

Distr.: General
10 January 2011
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بالإشارة إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وإلى قرار مجلس الأمن ١٩٦٢ (٢٠١٠) المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، الذي مُدِّدَت العملية بموجبه حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١. وأود أن أتوجه بالشكر إلى مجلس الأمن لما اتخذته من قرارات لتعزيز العملية خلال الجولتين الأولى والثانية من الانتخابات الرئاسية في كوت ديفوار، عن طريق عدة سبل من بينها (أ) النشر المؤقت لثلاث سرايا مشاة ووحدة جوية مؤلفة من طائرتين عموديتين للخدمات مقدمتين من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بموجب اتفاقات التعاون بين البعثات على النحو المنصوص عليه في القرارين ١٦٠٩ (٢٠٠٥) و ١٩٣٨ (٢٠١٠)، وعلى النحو المأذون به بموجب القرار ١٩٥١ (٢٠١٠)؛ (ب) نشر ٥٠٠ فرد آخرين من الأفراد العسكريين، منهم ٤٠٠ من أفراد القوات، و ١٠٠ من أفراد الشرطة المشكّلة، لغرض تعزيز وحدات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار الموجودة بالفعل، والموافق عليها بموجب القرار ١٩٤٢ (٢٠١٠).

وأعرب أيضاً عن امتناني لمجلس الأمن لموافقته في القرار ١٩٦٢ (٢٠١٠) على تمديد آخر للنقل المؤقت لسرايا المشاة الثلاث والوحدة الجوية المؤلفة من طائرتين عموديتين للخدمات من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا إثر الأزمة غير المتوقعة التي نشبت في أعقاب إعلان نتائج الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية.

ولا تزال الحالة الأمنية آخذة في التدهور، كما ظهرت تحديات جديدة مع استمرار حالة الجمود دون حل. وتجري عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في بيئة أمنية مخفوفة بالعداء الصارخ وتعرض لتهديدات مباشرة من القوات النظامية وغير النظامية الموالية للرئيس السابق غباغبو. ويمكن للحالة الأمنية المزعزعة أن تتردى سريعاً إلى نزاع واسع النطاق.



وتشمل التهديدات المحددة التي تتعرض لها البعثة، فيما يتعلق باللوجستيات، عدم الموافقة على عمليات التخليص الجمركي في المطار على إمدادات حيوية داعمة للحياة؛ وإصدار تعليمات للبائعين بعدم بيع الوقود والإمدادات لأفراد البعثة؛ وعرقلة تسليم الإمدادات إلى أفراد البعثة ومواقعها عن طريق نصب حواجز الطرق وغير ذلك من الوسائل.

وفي مواجهة ذلك، قامت كل من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والأمانة العامة بوضع ترتيبات بديلة لضمان توفير الإمدادات للبعثة دون انقطاع، بما في ذلك البدء في إنشاء قاعدة لوجستيات بديلة في بواكيه، وفتح طريق بديل للإمداد برا وبحرا من غانا وبوركينا فاسو. بيد أن هذا الترتيب البديل يعتمد على رحلات الطائرات العمودية داخل كوت ديفوار من أجل نقل الوقود والإمدادات الأخرى جوا من بواكيه إلى أبيدجان والمناطق الأخرى. ولا يزال هذا الترتيب عرضة للتعطيل، ولذلك فإنه يتطلب وضع ترتيبات حماية ملائمة.

وعلاوة على ذلك، فإن وسائل الإعلام، وبخاصة هيئة الإذاعة الحكومية، وهي راديو وتلفزيون كوت ديفوار (RTI)، تُستخدم في إثارة العداء والعنف ضد فئات عرقية ودينية وسياسية معينة في كوت ديفوار، وضد البعثة، بما في ذلك نشر رسائل الكراهية وترويج المعلومات الكاذبة.

ونتيجة لذلك، فإن حشودا من التابعين لجماعة الوطنيين الفتيان وغيرهم من العناصر الموالية للرئيس السابق غباغبو، مثل أفراد الحرس الجمهوري، ومركز قيادة عمليات الأمن، والعنصر البحري في قوات الأمن والدفاع الإيفوارية، تقوم بصورة فعلية بعرقلة دوريات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والموظفين المدنيين. وسعيا إلى استفزاز أفراد حفظ السلام وحملهم على استعمال القوة، تقوم هذه الحشود بمهاجمة الدوريات مما يؤدي إلى الإضرار بممتلكات الأمم المتحدة وتدميرها. كما أعلن الوطنيون الفتيان أنهم ينوون شن هجوم على فندق الغولف، الذي يستخدم كمقر مؤقت للحكومة كوت ديفوار الشرعية، ولا تزال تحيطه القوات النظامية وغير النظامية الموالية للرئيس السابق غباغبو. وتقيّد هذه العناصر من حركة أفراد العملية والأفراد المدنيين إلى داخل الفندق وخارجه، كما نصبت مدافع الهاون وغيرها من الأسلحة الثقيلة في المناطق المحيطة به مستهدفة الفندق.

وعلاوة على ذلك، جرى الإبلاغ عن وقوع انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان سواء في أبيدجان أو في مناطق أخرى، وبخاصة غرب البلد. كما شهدت الأيام الأخيرة زيادة في التوترات العرقية، وبخاصة جهة الغرب. وربما يطرأ أيضا المزيد من التدهور فجأة على الحالة في أبيدجان. بيد أن التقييدات على تنقل أفراد البعثة تعوق قدرتها على الاضطلاع

بولايتهما فيما يتعلق بحماية المدنيين وتعزيز حقوق الإنسان. ومن الضروري إتاحة فرص الوصول إلى المناطق المتضررة سواء لمنع الانتهاكات المبلغ عنها قدر الإمكان، ولإجراء التحقيقات لغرض مساءلة المسؤولين عن تلك الانتهاكات. إلا أن خليطاً من القوات الموالية للرئيس السابق غباغبو ومن حشود جماعة الوطنيين الفتيان نظموا أنفسهم لمنع وصول أفراد البعثة إلى الأماكن التي جرى الإبلاغ عن وقوع انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان فيها، بما في ذلك المواقع التي يدعى بوجود مقابر جماعية فيها في كل من أبيدجان ودالوا في الغرب. ولذلك فإنه يلزم وضع ترتيبات أمنية معززة لأفرقة حقوق الإنسان بالبعثة والتي تقوم بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان.

وكتدبير أولي، بُذلت الجهود في إطار البعثة من أجل تعزيز الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة التابعين لها في أبيدجان عن طريق إعادة نشر المزيد من القوات وأفراد الشرطة من شمال وشرق البلد. وعلى سبيل المثال، فإن قوة الرد السريع/القوة الاحتياطية (المكونة من كتيبة واحدة) التابعة للبعثة، والتي كانت تتمركز سابقاً في ياموسوكرو، أصبحت الآن مكرسة لتوفير الحماية على أساس التفرغ لفندق الغولف، إلى جانب سبع فصائل من وحدات الشرطة المشكلة. ومن شأن ذلك أن يحرم البعثة من القدرة على الرد السريع على أي تدهور في الحالة الأمنية في مناطق أخرى، وخاصة في الغرب. ولذلك، فإنه من الأهمية بمكان الاستعاضة عن هذه القدرة ذات الأهمية الحاسمة على سبيل الاستعجال.

وحينما أنشئت البعثة في عام ٢٠٠٣، استند تحديد مستوى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إلى الفهم بأن قوات ليكورن الفرنسية ستوفر لها القدرة المطلوبة لقوة الرد السريع. بيد أنه منذ ذلك الحين، خفّضت قوات ليكورن حجمها الميداني إلى المستوى الحالي البالغ ٩٠٠ فرد، وأوضّحت للبعثة أنها لن تكون قادرة على توفير قدرة الرد السريع للعملية إلا في أبيدجان. ولعل مجلس الأمن يذكر أيضاً أنه في أوائل عام ٢٠٠٩، ومع مضي عملية السلام قدماً واتفاق الأطراف على إجراء الانتخابات، قامت البعثة بإعادة إحدى الكتائب إلى الوطن إثر ظهور توقعات بتخفيض المهام التي تضطلع بها البعثة. وعلى ذلك، ففي ظل الظروف الحالية العصيبة، يلزم توفير قدرة إضافية للبعثة. وعلى وجه الخصوص، فإن الأصول التي سبق نقلها من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، على النحو المبين أعلاه، لا تزال ضرورية.

وعليه، فإنني أود أن أوصي بأن يأذن مجلس الأمن باتخاذ التدابير التالية من أجل تزويد البعثة بما يكفي من قدرة لمواجهة التحديات الأمنية الراهنة على أرض الواقع من حيث حماية موظفي الأمم المتحدة ومنشآتها، وتوفير الحماية لنقل الإمدادات الحيوية الداعمة للحياة،

وردع التهديدات المشار إليها أعلاه، وتعزيز قدرة البعثة على التصدي لما تواجهه حالياً من أسباب العرقلة وعدم الوصول، وتمكينها من بذل جهود موثوق بها لحماية المدنيين:

(أ) نشر سرية واحدة مؤلفة من ٨٥٠ من أفراد القوات ليحلوا محل قوة الرد السريع/القوة الاحتياطية؛

(ب) نشر قرابة كتيبة واحدة (٨٥٠ فرداً) ليحلوا محل ثلاث سرايا مشاة باكستانية مستعارة من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا عند عودة هذه السرايا إلى تلك البعثة. وسيغطي نشر هذه الكتيبة جزئياً القدرة المفقودة نتيجة لإعادة الكتيبة البنغلاديشية إلى الوطن في أوائل عام ٢٠٠٩؛

(ج) نشر مستشفى من المستوى الثاني، قوامه ١٠٠ فرد، بالنظر إلى تدهور الحالة الأمنية وتقلص فرص وصول أفراد البعثة إلى المرافق الطبية الوطنية؛

(د) القيام، على أساس مؤقت، بنقل ٣ طائرات عمودية عسكرية من طراز MI-24 بطواقمها (قرابة ٢٠٠ فرد) من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لتوفير خدمات الحراسة لرحلات نقل الإمدادات التي تقوم بها الطائرات العمودية، وللاضطلاع بعمليات الردع والحماية في ضوء البيئة العدائية الناشئة. وإذا لم تتمكن الأمانة العامة من تأمين موافقة البلد المساهم بقوات على النقل من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، فإننا نبحث الخيارات المتاحة مع البلدان الأخرى المساهمة بقوات، وسيعاد عرض الأمر على مجلس الأمن بهذا الشأن؛

(هـ) القيام، في حدود القوام المأذون به عموماً لقوة الشرطة، بالاستعاضة عن ٦٠ من ضباط الشرطة الذين نقلوا حالياً إلى أماكن أخرى وستجري إعادتهم إلى الوطن، على أن يحل محلهم ٦٠ فرداً من وحدة الشرطة المشكلة لمواجهة التهديدات التي يشكلها أفراد الحشود غير المسلحة على حرية حركة موظفي الأمم المتحدة ومنشآتها؛

(و) في حالة استمرار الأزمة، سيكون من الضروري أن يجري التمديد إلى ما بعد نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠١١ للنقل المؤقت للوحدة الجوية المكونة من طائرتي خدمات عموديتين عسكريتين من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا المأذون بهما في القرار ١٩٥١ (٢٠١٠)؛ وأن يتم التمديد إلى ما بعد آذار/مارس ٢٠١١ فيما يتعلق بنقل ٥٠٠ فرد إضافي من الأفراد العسكريين (يضمّون ٤٠٠ من أفراد القوات، و ١٠٠ من أفراد الشرطة) المأذون بهم في القرار ١٩٤٢ (٢٠١٠).

وعلى وجه الإجمال، سترتب على المقترحات المذكورة أعلاه زيادة في القوام العام
المأذون به للأفراد العسكريين، حتى نهاية فترة الولاية، بما مقداره ٢ ٠٠٠ فرد بالإضافة إلى
القدرات العسكرية وقدرات الشرطة التي يتم توفيرها بصورة مؤقتة على النحو المشار إليه
في الفقرة الفرعية (و) أعلاه.

وأغدو ممتنا لو تفضلتم بإحاطة أعضاء مجلس الأمن علما بهذه الرسالة.

(توقيع) بان كي - مون
